مساهمة الجمعيات الخيرية في تنمية الرأسمال الاجتماعي للمدن

سفيان سحنون[1] أ.د العربي ايشبودان[2]

1- مخبر التحليل السوسيولوجي لتنمية الأقاليم، جامعة أبو القاسم سعدالله – الجزائر 2، soufyane.sahnoune@univ-alger2.dz

2- مخبر التحليل السوسيولوجي لتنمية الأقاليم، جامعة أبو القاسم سعدالله – الجزائر 2، lichboudene@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2024/07/29 **تاريخ المراجعة:** 2025/10/01 **تاريخ القبول:** 2025/12/03

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الحركة الجمعوية في الجزائر والمتعلق بتنمية الرأسمال الاجتماعي من خلال إنشاء المؤسسات الاجتماعية للمساهمة في التنمية الحضرية بالمدن ولمعرفة مدى اطلاع الجمعيات على المعلومات الخاصة بخلق هذا النوع من المؤسسات مع الوقوف على قدرة هذه الجمعيات وإمكانياتها في إنشاء المؤسسات الاجتماعية ومعرفة طبيعة العراقيل التي قد تعيق الجمعيات في إنجاز هذا النوع من المبادرات ومن بين النتائج هذه الدراسة عدم دراية غالبية الفاعلين الجمعويين بمفهوم الرأسمال الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية مع نقص في الإمكانيات المادية والمعنوية للجمعيات التي لا تؤهلها لتحقيق هذه الغاية.

الكلمات المفاتيح: حركة جمعوية، رأسمال اجتماعي، مؤسسات اجتماعية، قوانين المؤسسات الاجتماعية الجزائرية.

The Contribution of Charitable Associations to the Development of the Social Capital in the Cities

Abstract

This study aims to identify the reality of associational activity in Algeria, which is related to the development of social capital through the establishment of social institutions to contribute to urban development in cities, and to know the extent to which associations are informed of the information related to the creation of this type of institutions, while identifying the capacity and capabilities of these associations in establishing social institutions and knowing the nature of Obstacles that may hinder associations to accomplish this type of initiative. Among the results of this study is the lack of familiarity of the majority of association actors with the concept of social capital and social institutions, along with a lack of material and moral capabilities of associations that do not qualify them to achieve this goal.

Keywords: Associations movment , social capital, social institutions, laws of Algerian social institutions.

المؤلف المرسل: سفيان سحنون، sofyansahnoun@gmail.com

مقدمـــــة:

تُعد الحركة الجمعوية أحد أهم الفاعلين في المجتمع الجزائري، إذ تضـطلع بدور أسـاسـي في تنمية الرأسـمال الاجتماعي ضمن نطاق نشاطها المحلي، فهي تشكل مكوِّنًا رئيسيًا من مكونات المجتمع المدني الذي حظي بدعم تشـريعي وقانوني مكَّنه من المشـاركة في الحياة العامة، والتعاون مع السـلطات المحلية من أجل تحسـين أوضـاع المدن والمجتمعات، ويبرز الدور الاجتماعي للجمعيات، خاصـة ذات الطابع الخيري والاجتماعي، في مسـاهمتها المباشـرة في مسـاندة الفئات الهشـة والمعوزة من خلال تقديم مسـاعدات مادية ومعنوية متنوعة، سـواء للأفراد أو العائلات، غير أن اعتماد هذه الجمعيات على التبرعات كمورد أسـاسـي يبقى محدودًا أمام حجم التحديات الاجتماعية المتزايدة، مما يعيق قدرتها على تحقيق استجابة شاملة ومستدامة.

وتزداد أهمية هذا الدور في ظل الظروف الاقتصـادية والاجتماعية الراهنة التي تعرفها الجزائر، والمتمثلة في ارتفاع معدلات البطالة، وتباطئ النمو الاقتصـادي، وانتشـار العديد من الآفات الاجتماعية التي مسـت تماسـك الأسـرة الجزائرية. ويظهر ذلك من خلال تزايد أعداد الأطفال المسـعفين، وارتفاع نسـبة المسـنين المقيمين في دور الشـيخوخة، إضـافة إلى تفاقم معاناة فئة ذوي الاحتياجات الخاصـة، خاصـة من المعوزين منهم، الذين يواجهون صعوبة في الحصول على فرص عمل أو تأمين دخل يضمن لهم مستوى معيشيًا لائقًا.

وفي مواجهة هذه التحديات، عملت الدولة الجزائرية على سن مجموعة من القوانين التي تتيح للجمعيات إمكانية إنشـاء مؤسـسـات اجتماعية تسـاهم في التخفيف من حدة هذه الظواهر، وقد أقر المشـرع الجزائري آليات تسـمح بإنشاء مؤسسات استقبال الطفولة (دور الحضانة ومراكز رعاية الأطفال المسعفين)، ومراكز خاصة بالمسنين (دور العجزة)، فضـلًا عن مؤسـسات المساعدة على العمل الموجهة لتشـجيع وتكوين الأشـخاص ذوي الإعاقة، بما يرفع من فرصهم في الحصول على مناصب عمل أو تأمين مصدر دخل ثانوي يعزز من مستوى عيشهم.

- إشكالية الدراسة:

يُعدّ الرأسمال الاجتماعي من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام متزايد في العلوم الاجتماعية، نظرًا لارتباطه الوثيق بتقوية الروابط الاجتماعية، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الأفراد والجماعات، وبناء شبكات من التضامن والتعاون تساهم في دعم التنمية المستدامة. وفي السياق الجزائري، تلعب الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والخيري دورًا محوريًا في هذا المجال، إذ تمثل أداة فعّالة للتكفل بالفئات الهشة والمعوزة، من مسنين وأيتام وأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال مختلف أنشطتها التضامنية والخدماتية.

غير أنّ الواقع الميداني يكشف عن فجوة واضحة بين الدور المنتظر من هذه الجمعيات، والدور الفعلي الذي تؤديه. فمعظم الجمعيات لا تزال محصورة في تقديم مساعدات مادية آنية كالغذاء واللباس، أو بعض الخدمات الإدارية البسيطة، في حين يغيب التكفل المؤسساتي القائم على استحداث مشاريع اجتماعية مستدامة تسهم في إدماج الفئات المستهدفة ضمن نسيج المجتمع، وتمكينها من الاعتماد على نفسها، ويرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات البنيوية والموضوعية، مثل محدودية التبرعات كمصدر تمويل، ونقص التكوين والتأطير، وغياب العقار والمرافق، إضافة إلى ضعف التنسيق بين الجمعيات والسلطات المحلية، الأمر الذي يعيق عملية الانتقال نحو مقاربة أكثر شمولية في العمل الجمعوي.

كما أنّ القوانين الجزائرية، رغم أنها فتحت المجال أمام الجمعيات لإنشاء مؤسسات اجتماعية كدور رعاية الطفولة، ومراكز استقبال المسنين، ومؤسسات المساعدة على العمل الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أنّ

تفعيل هذه الإمكانيات لا يزال محدودًا. وهذا ما يطرح تساؤلات حول مدى قدرة الجمعيات، خاصة الخيرية منها، على استثمار الأطر القانونية والإمكانات المتاحة لتجاوز الطابع الإغاثي المؤقت، والانتقال إلى بناء رأسمال اجتماعي حقيقي ينعكس على التماسك الاجتماعي والتنمية المحلية.

وفي ظل هذه المعطيات، يطرح التساؤل المركزي الآتي:

إلى أي مدى تساهم الجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي في تنمية الرأسمال الاجتماعي، وما هي التحديات التي تواجهها في سبيل التحول نحو التكفل المؤسساتي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، من بينها:

– إلى أي مدى تستوعب الجمعيات الخيرية استراتيجية تنمية الرأسمال الاجتماعي وفق القوانين الجزائرية؟

– هل للجمعيات الخيرية إمكانيات لتنفيذ الآليات والإجراءات اللازمة لتنمية الرأسمال الاجتماعي في الجزائر؟

– فرضيات الدراسة:

وبناء على التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:

– أغلب الجمعيات الخيرية لا تربط نشاطها الجمعوي باستراتيجية لتنمية الرأسمال الاجتماعي وإنما تكتفي بتقديم المساعدات المادية للفئات الهشة والمعوزة.

– أغلب الجمعيات الخيرية غير مطلعة على الآليات والإجراءات القانونية التي تسمح بتنمية الرأسمال الاجتماعي ومعظمها غير مؤهل لتجسيد هذه الاستراتيجية.

وعليه وبعد تحديد أسئلة الدراسة وفرضياتها، سنتناول المفاهيم الأساسية في شكل إطار نظري يبرز موضوع الدراسة بمختلف أبعادها لكشف العلاقة بين الدور الاجتماعي للجمعيات وكيفية تنمية الرأسمال الاجتماعي.

1- الإطار النظري للدراسة:

1-1- مفهوم الحركة الجمعوية:

تعتبر الحركة الجمعوية إطارا منظما يسعى لتحقيق أهداف ومبادئ المجتمع المدني المبني على المساهمة في التنمية المحلية، ويتجاوز هذا الدور إلى المساهمة في التنشئة الاجتماعية من خلال التحسيس والتوعية المجتمعية ومواجهة مختلف الآفات والظواهر الاجتماعية المهددة لتماسك النسيج الاجتماعي.

وإذا ماتطرقنا إلى مفهوم الحركة الجمعوية في القاموس نجد أن الجمعيات عبارة عن منظمات تطوعية عامة ليس لها أهداف تجارية أو ربحية، ويكون الانتماء إليها بشكل إرادي واختياري وتتخذ عدة أشكال كالنقابة أو المنظمات أو النوادي الترفيهية أو لجان الأحياء، وأهم دور تقوم به هو دعم المجتمع المدني من أجل الحفاظ على النسيج الاجتماعي[1].

وفي قاموس كومبريدج لعلم الاجتماع تعرف الجمعيات على أنها منظمات عمومية تطوعية يكون الانتماء إليها بشكل اختياري لا قسري وتشمل المنظمات والأحزاب والنقابات والجمعيات المهنية ولجان الأحياء، وهي تعبر عن مظاهر الألفة والتضامن بين أفراد المجتمع والحفاظ على تماسكه[2].

ولقد اهتم علم الاجتماع بظاهرة الحركة الجمعوية منذ بدايات نشأته وهو ما جاء في دراسات اليكسيس دي طوكفيل ليبرز أهمية الجمعيات بالشكل التالي: فكي يظل الناس متحضرين أو إن هم أرادوا أن يكونوا كذلك يجب أن ينمو فيهم فن تكوين الجمعيات ويترقى هذا حتى يكتمل بنفس النسبة التي يزداد بها مبدأ المساواة في الأحوال الاجتماعية ويترقى بينهم"[3]، ويعرف كل من سان سوليو وجون لويس لافيل الجمعية التي تتوافق قانونيًا مع هيكل

رسمي ومستقلة، أي معلنة رسميًا، ولا تخضع لسيطرة كيان خارجي، غير تجاري في المقام الأول، ولا تقوم بتوزيع الأرباح على أعضائها أو منتسبيها أو قياداتها ولها عنصر المشاركة التطوعية يمكن التعامل معها اجتماعيا كمساحة تعمل على مرور من المجال الخاص إلى المجال العام من خلال التواصل بين أعضائها. تتميز بعنصر الارتباط بين الشبكات الاجتماعية الأولية والثانوية بمعنى أنه يفترض بناء علاقات شخصية مباشرة مع تجاوز الانتماءات الطبيعية التي قد تكون إقليمية أو عائلية أو مهنية لأنه يعتبر التزاما تطوعيا[4]، وحسب الأمم المتحدة فإن تكوين الجمعيات أداة لممارسة العديد من الحقوق الأخرى التي يكفلها القانون الدولي، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والمشاركة في إدارة الشؤون العامة وتحمي المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات كما تعرف قوانين الدولة الجزائرية الجمعية على أنها تجمع من الأشخاص الطبيعيين و/أو الأشخاص المعنويين يتأسس على قاعدة تعاقدية لمدة قد تكون محدودة أو غير محدودة يضع هؤلاء الأشخاص بصفة تطوعية ولهدف غير ربحي، معارفهم ومواردهم لغرض ترقية وتشجيع النشاطات في مختلف الميادين لا سيما المهنية، والاجتماعية، والعلمية، والدينية، والتربوية، والثقافية، والبيئية، والخيرية والإنسانية[5].

1-1-1- دور الحركة الجمعوية:

وفي هذا الشأن تطرق الباحثون لدور الحركة الجمعوية في المجتمع من خلال أداء وظائف في مختلف المجالات ومن بينها[6]:

- تطبيق برامج الرعاية الصحية والصحة الإنجابية.
- تشجيع إنشاء المؤسسات الإنتاجية الصغيرة.
- النشاط في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات.
- العمل على نشر التعليم والمهارات ومحو الأمية.
- العمل على اتخاذ تدابير التخفيف من حدة الفقر.
- العمل على تنمية الشخصية والاهتمام بمرحلة الطفولة والشباب.
- المساهمة في تنمية المجتمع بالمشاركة في اتخاذ القرارات.

وتمتد هذه الأدوار إلى مجالات عديدة تستهدف فئات أخرى ونذكر منها[7]:

- وضع برنامج لرعاية الطفولة: حيث ينصب اهتمام المنظمات والجمعيات على إنشاء رياض الأطفال ودور الحضانة والإشراف عليها في إطار قانوني خاص، بالاضافة إلى العمل على تأسيس نواد للأطفال ويعقدون ورشات عمل لزيادة وعي الأطفال ورعايتهم.

- وضع برنامج لرعاية المعاقين والمسنين بما في ذلك إنشاء مراكز الرعاية المجتمعية لهذه الفئات، نذكر منها على سبيل المثال دور رعاية المسنين، وإنشاء مراكز للتعليم الخاص، ومؤسسات لتكوين المعاقين، وتوفير البرامج العلاجية للمعاقين والمسنين.

1-2- كيفية إنشاء الجمعيات في الجزائر[8]:

عندما نتصفح موقع وزارة الداخلية الجزائرية نجد كل ما يتعلق بتأسيس الجمعيات في الجزائر وحق عقد الاجتماعات العامة وسلطات الدولة المختصة بالمنطقة، إضافة إلى قانون الجمعيات الصادر سنة 2012 وقانون الاجتماعات والتظاهرات المؤرخ في 31 كانون الأول 1989، يتم تنفيذ إجراء تأسيس الجمعية على النحو التالي:

- طلب تسجيل جمعية موقع من رئيس الجمعية أو ممثلها القانوني.

– قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين وأعضاء الهيئة الإدارية مبينا حالتهم ومهنتهم ومحل إقامتهم وتوقيعهم.
– جدول رقم 03 المتضمن خلوه من الإدانات الجنائية لجميع الأعضاء المؤسسين.
– نسختان (02) من القانون الداخلي للجمعية.
– محضر اجتماع الجمعية العامة الذي أعده محضر قضائي يبين ما يلي:
– تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع.
– جدول الأعمال (إقرار محضر انتخاب أعضاء السلطة التنفيذية للجمعية).
– الوثائق الداعمة لعنوان الجمعية.

فيما يخص إنشاء جمعية وطنية يشترط أن تتكون من:

– 25 عضوًا يمثلون 12 ولاية على الأقل.

فيما يخص إنشاء جمعيات ولائية يشترط أن تتكون من:

– واحد وعشرين (21) من الأعضاء المؤسسين للجمعية، يمثلون 03 بلديات على الأقل.

فيما يخص إنشاء جمعيات ولائية يشترط أن تتكون من:

– خمسة عشر (15) عضوا في جمعيات الدولة يمثلون بلديتين على الأقل.
– عشرة (10) أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية.

جدول الأعمال: المصادقة على القانون الأساسي وكذا انتخاب الهيئة التنفيذية ويودع الملف من طرف الهيئة التنفيذية الممثلة في شخص رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانونا، لدى المصالح المختصة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بالنسبة للجمعيات الوطنية والجمعيات ما بين الولايات، على مستوى الولاية بالنسبة للجمعيات الولائية، وعلى مستوى البلدية بالنسبة للجمعيات البلدية، للإشارة أن الجزائر ساهمت في تكريس مفهوم الجمعيات منذ ظهوره قبل قرون وحتى في الفترة الاستعمارية ساهمت الحركات السياسية الجزائرية في إنشاء جمعيات متنوعة الطبوع على غرار جمعية العلماء المسلمين والكشافة الإسلامية الجزائرية والاتحاد العام للعمال الجزائريين وغيرهما وبعد الاستقلال مباشرة تم اعتمادهما كجمعيات مستقلة لها الحق في ممارسة النشاط الاجتماعي باعتبارها جمعيات ساهمت في استقلال الجزائر رغم تبني الدولة لسياسة الحزب الواحد وبعد التغيرات العالمية والداخلية الحاصلة في نهاية الثمانينيات والتي كانت لها آثار مباشرة على سياسة الدولة مما اضطرها لتبني سياسية الانفتاح او مايسمى بالتعددية الحزبية وعليه تم سن قوانين إنشاء الجمعيات وأصبح بإمكان الجزائريين تأسيس جمعيات للدفاع عن حقوقهم الاجتماعية، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن أغلب الجمعيات المؤسسة بالجزائر لها امتدادات حزبية سياسية بحكم وجود أفراد مزدوجي النظال الحزبي والجمعوي وهو مايؤثر على الدور الاجتماعي للجمعيات ومن جانب آخر والمتعلق بالتركيبة الاجتماعية الخاصة بالمناضلين وربط أهدافهم الخاصة بالصالح العام له انعكاسات على الأداء الفعال للنشاط الجمعوي.

1-3- القوانين المؤطرة للمؤسسات الاجتماعية ولنشاط الحركة الجمعوية الجزائرية:

– مرسوم تنفيذي رقم: 2000–39 مؤرخ في 02 ذي القعدة عام 1420 الموافق لـ 07 فبراير سنة 2000 يحدد القانون الأساسي للخدمات والمؤسسات الخاصة الخيرية وكيفية إحداثها وتنظيمها وتسييرها[9].

وهذه قراءة في بعض أهم المواد التي يتضمنها هذا القانون كما يلي:

– المادة 2: تخضع المؤسسات والخدمة الخاصة الخيرية إلى القانون الخاص ويمكن إنشاؤها من طرف شخص أو مجموعة أشخاص قصد أداء مهمة خيرية.

– المادة 3: يمكن لهذه المؤسسات استقبال الأطفال المسعفين أو المسنين أو المعوقين وأشخاص في حالة صعوبة.

– المادة 8: على كل جمعية ترغب في إنشاء هذا النوع من المؤسسات أن تتوافق مع الأهداف المسطرة في قانونها الأساسي.

– المادة 9: يجب على مدير المؤسسة الاجتماعية أن يكون متحصلا على مؤهلات وتكوين في المجالات الاجتماعية.

– المادة 21: من بين العائدات المالية للمؤسسات الاجتماعية: عائدات الاستثمارات المنفذة والعائدات المتصلة بنشاطات الجمعية المنشئة للمؤسسة الاجتماعية.

– مرسوم تنفيذي رقم: 08-02 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1428 الموافق لـ 02 يناير 2008، يحدد شروط إنشاء المؤسسات المساعدة عن طريق العمل وتنظيمها وسيرها[10].

وهذه قراءة في بعض أهم المواد التي يتضمنها هذا القانون كما يلي:

– المادة 1: مؤسسات المساعدة عن طريق العمل هي:

1- مركز المساعدة عن العمل.

2- المزرعة البيداغوجية.

– المادة 3: المؤسسات المذكورة في المادة 1 تنشئها الجمعيات ذات الطابع الإنساني والاجتماعي وتخضع لجملة من الشروط في إنشائها.

– المادة 14: تتمثل مهمة هذه المؤسسات في ترقية الاستقلالية الاجتماعية والمهنية للمعوقين.

– المادة 15: مركز المساعدة عن طريق العمل هو مؤسسة عمل محمية تكلف باستقبال المعوقين البالغين الذين لديهم تكوين ومؤهلات بغرض الإنتاج بالخصوص ما يتعلق بالصناعة التقليدية والتوضيب.

– المادة 16: المزرعة البيداغوجية مؤسسة عمل محمية للمعوقين البالغين الذين ليس لديهم تكوين وذوي الاستقلالية المحدودة وبالتالي نشاطهم مرتبط بالزراعة وتربية الحيوانات.

– المادة 23: ينتخب مدير هذا النوع من المؤسسات من قبل الجمعية في جمعيتها العامة.

– مرسوم تنفيذي رقم 08-83 مؤرخ في 26 صفر عام 1429 الموافق لـ 04 مارس 2008، يحدد شروط إنشاء مؤسسات العمل المحمي وتنظيمها وسيرها[11].

وهذه قراءة في بعض أهم المواد التي يتضمنها هذا القانون كما يلي:

– المادة 1: مؤسسات العمل المحمي هي:

1- الورشة المحمية.

2- مركز توزيع العمل في المنزل.

– المادة 3: المؤسسات المذكورة في المادة الأولى يمكن إنشاؤها بشروط من قبل الجمعيات ذات الطابع الإنساني والاجتماعي

– المادة 5: يجب على المعوق الذي يعمل في هذه المؤسسات أن يتوفر على قدرة تساوي على الأقل ثلث قدرة عامل سليم.

– المادة 15: تتمثل مؤسسات العمل المحمي في الإدماج الاجتماعي والترقية المهنية للعمال المعوقين.

– المادة 16: الورشة المحمية هي مؤسسة العمل المحمي تكلف بنشاطات إنتاج السلع والخدمات والمقاولة والتي توظف على الأقل 80% عمالا معوقين.

– المادة 17: يعتبر مركز توزيع العمل مؤسسات تسمح بخلق مناصب عمل للمعوقين غير القادرين غلى الخروج من منزلهم لأسباب مرتبطة بظروفهم البدنية أو المادية ويقومون بأشغال ذات طبيعة يدوية أو فكرية وذلك بجمع طلبات العمل وتوزيعها عليهم.

– المادة 24: ينتخب مدير هذا النوع من المؤسسات من قبل أعضاء الجمعية في جمعيتها العامة.

– المادة 26: من بين الإرادات المالية للجمعية ما ينتج عن تجارة المنتوجات المصنوعة ومن القروض المتحصل عليها من المؤسسات المالية.

– مرسوم تنفيذي رقم 08–350 مؤرخ في 29 شوال عام 1429 الموافق لـ 29 أكتوبر سنة 2008،يحدد شروط إنشاء المؤسسات الاجتماعية والطبية وتنظيمها وسيرها ومراقبتها[12].

وهذه قراءة في بعض أهم المواد التي يتضمنها هذا القانون كما يلي:

– المادة 1: يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط أنشاء المؤسسات الاجتماعية والطبية المتمثلة في:

– مؤسسة الأطفال المسعفين.

– مؤسسة الأشخاص المعوقين.

– مؤسسة الأشخاص المسنين.

– مؤسسة استقبال الفتيات والنساء في وضع صعب.

– المادة 2: يمكن أن تنشأ هذه المؤسسات من طرف الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني.

– المادة 6: يمكن لهذه المؤسسات فتح ملحقات تابعة لها عبر إقليم الولاية.

– المادة 8: يتعين على المؤسسات أن تلصق تسعيرات التكفل بالأشخاص المستقبلين والعمل بها.

– المادة 38: أن ينتخب مدير المؤسسة من قبل الجمعية العامة للجمعية المنشئة وسنه 25 سنة على الأقل.

1-4- مفهوم الرأسمال الاجتماعي:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الرأسمال الاجتماعي/ رأس المال الاجتماعي على أنه "شبكات مع قواعد وقيم وتفاهمات مشتركة تسهّل التعاون داخل المجموعات أو في ما بينها. ونجد في قاموس علم الاجتماع أن مفهوم الرأسمال الاجتماعي يشير إلى الموارد المرتبطة بالاتصالات وشبكات العلاقات الشخصية في مجتمعه[13].

أما مجموعة الصندوق الدولي فتتناول مفهوم الرأسمال الاجتماعي بعبارة الرأسمال البشري وهو يتألف من المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي يستثمر فيها الناس وتتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم بما يمكّنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع، ويساعد الاستثمار في البشر من خلال توفير التغذية والرعاية الصحية والتعليم الجيد والوظائف والمهارات، وهو أمر أساسي لإنهاء الفقر المدقع وبناء مجتمعات أكثر شمولا[14].

ويستخدم هذا المفهوم على نطاق واسع في الدراسات الاجتماعية، ويعتبر كل من بيير بورديو وجيمس كولمان، أن الرأسمال الاجتماعي هو مورد فردي، يتكون من العلاقات الشخصية التي يمكن للفرد أن يبنيها ليعتمد عليها في سوق العمل مثلا، كما يسمح هذا المفهوم بتفسير الاختلافات في التكامل المهني بين شخصين يتمتعان بمستويات دبلوم متساوية بالرغم من أنهما مرتبطان بالشبكات الاجتماعية ويعتمدان على موارد الأسرة، أما فيما يخص الطرح

الذي اقترحه روبرت بوتنام، فيرتبط رأس المال الاجتماعي بشدة وبكثافة الروابط الاجتماعية داخل المجتمع، ولذلك فهي مبنية على الثقة في الآخرين و/أو في المؤسسات ومن خلال أهمية المعاملة بالمثل في العلاقات الإنسانية، أو حتى من خلال وجودها ضمن القيم الاجتماعية المشتركة كما تساهم المؤسسات الدولية في تعزيز رأس المال الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، كما يقيس بوتنام وأتباعه قوة الرأسمال الاجتماعي من خلال نسبة مشاركة الأفراد في الأندية والجمعيات وشبكات المشاركة المدنية أو حتى من خلال ثقة الفرد في الآخرين أو المؤسسات(15).

أما في قاموس كامبريدج لعلم الاجتماع "The Cambridge Dictionary of Sociology" ينشأ الرأسمال الاجتماعي من العلاقات بين الأفراد أو الأسر أو المجموعات أو المجتمعات التي توفر الوصول إلى فوائد قيمة للمجتمع ولقد تم تطويره من قبل علماء الاجتماع على أنه تماثلات كالرأسمال الاقتصادي، ويشترك في الكثير من الخصائص معه من ناحية تقديم قيمة لأصحابها، ويمكن تجميعه، والأهم من ذلك أنه يمكن الاستثمار فيه بطرق تنتج مكافآت اجتماعية أو مزايا إعلانية أخرى تساهم في تعظيمه، ومن بين أهم أدوات قياسه عن طريق التحصيل الدراسي والعلمي، المشاركة السياسية، ونسبةانحراف الأحداث، والنجاح العرقي أو الجهوي، وانتشار ريادة الأعمال في المجتمع(16).

ولقد عرف جيمس كوليمان James S. Coleman الرأسمال الاجتماعي في مقاله " Social Capital in the Creation of Human Capital" حيث يشير إلى أن إنشاء رأس المال المادي من خلال التغييرات في المواد لتشكيل الأدوات التي تسهل عملية الإنتاج، كما يتم إنشاء الرأسمال البشري من خلال التغييرات في الأشخاص التي تجلب المهارات والقدرات التي تجعلهم قادرين على التصرف بطرق مبتكرة وفعالة، أما رأسمال الاجتماعي فيأتي من خلال التغييرات في العلاقات بين الأشخاص التي تسهل التفاعل للحصول على مكاسب مادية كالعمل، وإذا كان رأس المال المادي ملموسا فإن الرأسمال الاجتماعي أقل واقعية من الرأسمال المادي لأنه موجود في العلاقات بين الأشخاص، وكما يسهل الرأسمال المادي أو البشري النشاط الإنتاجي، فإن الرأسمال الاجتماعي يسهله أيضا وعلى سبيل المثال: المجموعة التي توجد فيها جدارة واسعة بالثقة قادرة على إنجاز أكثر بكثير من مجموعة مماثلة لا تتمتع بتلك الجدارة والثقة بين أفرادها(17).

وحسب بيار بورديو Pierre Bourdieu يعتبر الرأسمال الاجتماعي مجموعة من الموارد والمقدرات الحالية أو المحتملة التي لها شبكة علاقات اجتماعية قوية، وليست قائمة بالضرورة على العلاقة مع المؤسسات بشكل رسمي، أو بمعنى آخر كمجموعة لهم ملكية مشتركة متحدين بالعلاقات الدائمة والمفيدة، هذه الارتباطات غير قابلة للاختزال في علاقات أهداف القرب في الفضاء المادي (الجغرافي) أو ذاته في الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، حيث إنها مبنية على التبادلات الاجتماعية التي تضمن لها القوة والاستمرارية، ويقاس حجم رأس المال الاجتماعي الذي يمتلكه الفرد بناء على دراسة شبكة الاتصال التي يمكن حشدها بشكل فعال في تفاعلاته الاجتماعية(18).

- الجذور التاريخية لنظرية رأس المال الاجتماعي:

بالبحث في الأُطُر المرجعية والنظرية لرأس المال الاجتماعي يتضح أنها ترجع إلى السوسيولوجيا الكلاسيكية، ولعل أوضح المفاهيم التي تحمل شيئاً من المضمون الأساسي لمفهوم رأس المال الاجتماعي مفهومي "العصبية" و" الجاه" لابن خلدون والذي يؤكد بواسطتهما على أهمية العلاقات في تحقيق السلطة والحفاظ عليها، كما يوضح أيضاً أن الانسان مدني بطبعه وذلك لأنه لا يمكن أن يعيش منفرداً بذاته فهو يحتاج إلى الإعانة من الآخرين في كل

حاجاته. إذن فابن خلدون يؤكد على أهمية الاجتماع والعلاقات الاجتماعية والتعاون بين الناس وهو ما يتوافق مع آلية تشكيل رأس المال الاجتماعي كما أقرها الباحثون المعاصرون المنظرون لهذا المفهوم.

وعن معالم مفهوم رأس المال الاجتماعي في الفكر السيوسيولوجي الكلاسيكي الغربي، فقد استعاد هذا المفهوم مضامين كانت مطروحة بالفعل في بواكير علم الاجتماع الغربي، فإميل دوركايم Emile Durkheim على سبيل المثال دنا من مفهوم رأس المال الاجتماعي عندما حدثنا عما قد يفضي إليه فقدان شبكة العلاقات الاجتماعية من فقدان للمعايير والقيم ما يدفع إلى تزايد ظاهرة الانتحار. ونجد في أعمال جورج سيمل Georg Simmel أيضاً العديد من الأفكار والرؤى والتصورات التي تتردد حالياً في تحليل مفهوم رأس المال الاجتماعي ومثال ذلك اهتمامه بالتفاعل الاجتماعي وفكرة الفعل المتبادل اللذين يعدان من المقومات الأساسية لرأس المال الاجتماعي كما حدده المعاصرون.

– الاتجاهات المعاصرة في رأس المال الاجتماعي:

يميل النهج المعاصر لرأس المال الاجتماعي إلى إلغاء هذا المفهوم أو تعديله جذريا، وبالتالي تقديم وجهات نظر تفسيرية جديدة، ممثلة في العديد من التيارات الفكرية التي تذبذبت بين التحليل البنيوي وتحليل القيمة المعيارية، أو مزيج من الاثنين، لتحديد مفهوم رأس المال الاجتماعي.

يعود مفهوم ونظرية رأس المال الاجتماعي إلى أصول العلوم الاجتماعية، وتم ضمان تطوير هذا المفهوم من قبل ثلاثة باحثين معروفين بإدخاله في النقاش النظري: بيير بورديو، وجيمس كولمان، وروبرت بوتنام كما سنتناوله في هذا الطرح[19]:

أ– مساهمة بيير بورديو في نظرية رأس المال الاجتماعي:

يعود الفضل في صياغة مصطلح "رأس المال الاجتماعي" إلى عالم الاجتماع الفرنسي بورديو، الذي أدخله كجزء من نظرية الممارسة. يرتبط هذا المفهوم بمختلف المجالات الاجتماعية، لذلك يجب فهمه في سياق مشروع بورديو النظري. انتقد بورديو النظرية الاقتصادية التي تركز على رأس المال الاقتصادي، مشددًا على أن هناك أشكالا أخرى من التبادل غير الاقتصادي، حيث دعا إلى إنشاء علم لدراسة رأس المال بأشكاله المختلفة مثل الاجتماعي والثقافي والرمزي، أما رأس المال الاجتماعي فهو الرابط بين الأفراد ويدعوهم إلى المشاركة في الحياة العامة لتحقيق مصالحهم، كما يعتبره نوعًا مهمًا من رأس المال بسبب الدعم الجماعي الذي يقدمه للشبكات الاجتماعية، ويعد بمثابة ائتمان يُستثمر في العلاقات الاجتماعية، كما يربط بورديو رأس المال الاجتماعي بالممارسات الثقافية وتأثيراتها على الصحة.

يرتبط رأس المال الاجتماعي بتركيبتين: البنية الاجتماعية والمكانة الفردية، ويعتمد رأس المال الاجتماعي على الروابط الاجتماعية والموارد المتاحة، مما يعزز الشبكات الاجتماعية ويلعب دورًا في التماسك الاجتماعي وتوسيع التفاعل داخل المجتمع.

ب– مساهمة جيمس كولمان في نظرية رأس المال الاجتماعي:

يعتبر كولمان المؤسس الثاني لنظرية رأس المال الاجتماعي بعد بورديو، وتتجلى رؤيته لهذا المفهوم ضمن إطار نظرية "الاختيار العقلاني"، حيث يعتقد أن الروابط الاجتماعية بين الأفراد تتشكل بسبب اهتمامهم بالموارد والأحداث التي يتحكم بها الآخرون، مما يساعدهم في تعظيم منفعتهم من خلال الاختيارات العقلانية المناسبة. يعزز كولمان فكرة بناء علاقات اجتماعية دائمة، مثل علاقات القوة والثقة، التي تزيد من فرص التبادل.

قدم كولمان في مقالته "الأسر والمدارس" عام 1987، تعريفًا لرأس المال الاجتماعي يتضمن المعايير الاجتماعية والشبكات والعلاقات التي تساهم في تنمية الأطفال، وأظهر كولمان كيف أن الأسر في الولايات المتحدة أصبحت أقل استعدادًا لدعم المدارس التي تخدم الجيل الجديد، ويرى أن هذا التدهور يعود لفقدان عناصر العائلة والمجتمع، كمكوّن أساسي لرأس المال الاجتماعي.

يشير كولمان أيضًا إلى العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والتعليم، حيث يعد التعليم مصدرا رئيسيا ينتج عن العلاقات والثقة. وفي مقالته عام 1988، يعرف رأس المال الاجتماعي كأبعاد متنوعة تسهل الإجراءات للعاملين داخل البنية الاجتماعية، كما يوضح كولمان ثلاثة أشكال أساسية لرأس المال الاجتماعي: الالتزامات المتبادلة، وتبادل المعلومات عبر الشبكات، والمعايير الاجتماعية التي توجه سلوك الأفراد.

ج- مساهمة روبرت بوتنام في نظرية رأس المال الاجتماعي:

استخدم بوتنام مفهوم رأس المال الاجتماعي لأول مرة في كتابه "جعل الديمقراطية تعمل" عام 1993، حيث عرّفه بأنه "المجموع الكلي للتنظيم الاجتماعي، مثل الثقة، والمعايير، والشبكات الاجتماعية، التي تعزز فعالية المجتمع من خلال تسهيل العمل المنسق". يُظهر بوتنام كيف أن الخصائص الإيجابية مثل الثقة والنظم الاجتماعية تساعد المجتمع على التنسيق بشكل أفضل.

وفي كتابه "البولينج وحيداً" عام 2000، وسّع بوتنام أفكاره، مشيراً إلى أن رأس المال الاجتماعي يرتبط بالانتماء إلى مجموعات منظمة تؤثر بشكل إيجابي على صحة الفرد ورفاهيته. كما أنه يعزز التعليم ويقلل من الجريمة، مما يوفر أموال الدولة ويقلل من تدخلها في الحماية الاجتماعية. يشير بوتنام إلى أن انخفاض النشاط في المجموعات الاجتماعية يمكن أن يؤثر على نوعية الحياة والديمقراطية.

يشدد بوتنام على أهمية الترابط الاجتماعي والثقة بين الأفراد، ويصنف رأس المال الاجتماعي إلى نوعين: "رأس المال الاجتماعي الترابطي" الذي يربط الأفراد فيما بينهم، و"رأس المال الاجتماعي الإقليمي" الذي يعتمد على الروابط الشخصية القوية المبنية على التبادل المستمر والدّعم العاطفي والوجداني، والتضامن، والمنافع المادية والاجتماعية، مما يُوسع الفرص الاجتماعية أكثر فأكثر.

1-5- مصادر الرأسمال الاجتماعي:

يأتي رأس المال الاجتماعي من عدة مصادر، منها: الانتماء إلى المجتمع الأوسع والمجموعات الفرعية داخله، والممثلة بمجموعات الأحياء والأسرة والمؤسسات الاجتماعية وجمعيات المجتمع المدني المختلفة والتي تعتبر مصادر رأس المال الاجتماعي والتي سنتناولها كما يلي[20]:

- العائلات:

تمثل الأسرة المصدر الأساسي لرأسمال الاجتماعي باعتبارها الوحدة الرئيسية للمجتمع وهي مصدر المبادئ والقيم التي ينتج عنها التفاعل الاجتماعي، وهي المسؤولة عن تشكل معرفة هوية وثقافة الأفراد، وهي المؤسسة الاجتماعية الأساسية لتفاعل الفرد مع بيئته الاجتماعية وإقامة الحوار وإقامة العلاقات، تلعب الأسرة الدور الأهم في بناء الرأسمال الاجتماعي وتنميته، وذلك بتنمية الروابط والعلاقات ونقل السلوك العقلاني إلى أبنائهم وأفراد أسرهم مما ينتج عنه انطباع وشعور بالثقة القوية تجاه أفراد الأسرة، بالإضافة إلى التبادل، كما أن المساعدة المادية بين أفراد الأسرة لها تأثير إيجابي على الأسرة كاستخدام رأس المال الاجتماعي في تعليم الأطفال والعمل على زيادة فعاليته بشكل غير مباشر وبالتالي تعتبر الأسرة مصدرًا لتراكم الرأسمال الاجتماعي.

- المدرسة (المنظمات الاجتماعية التربوية):

بالإضافة إلى العائلات، تعد المدرسة مصدرا مهما للرأسمال الاجتماعي وتراكمه وتطوره، وللمنظمات والمؤسسات العلمية دور في تطبيق مبادئ العمل الجماعي التعاوني الذي يسمح بتنوع المعلومات والثقافات المكتسبة من خلال اللقاءات التي تجمع الأفراد وهكذا تنتج لنا ثقافة تقبل الآخر بالرغم من الاختلاف. فالقطاعات التي تنتمي إليها مؤسسات التدريب أو التعليم أو المنظمات المهنية كلها تساهم في تنمية الرأسمال الاجتماعي الذي يربط كل هذه القطاعات لصالح تطوير المجتمع.

- المجموعات الاجتماعية النشطة:

تنطوي العلاقات والتفاعلات الموجودة بين الجيران والأصدقاء وأعضاء مجموعة الانتماء الرسمي وغير الرسمي على تشكيل شبكات كثيفة من العلاقات الاجتماعية بين هؤلاء الأفراد وهم بذلك يساهمون في تعزيز علاقاتهم ويتساندون فيما بينهم للتعاون والتكاتف، كما تعمل العلاقات غير الرسمية على تطوير ودعم العمل الجماعي والثقة والأمان الموجودين بين هؤلاء الأعضاء، ويقلل من عواقب العنف والعدوان وهو ما يساعد على تراكم رأسمال اجتماعي متحضر وهذا لا يعزل كل وحدة عن بعضها البعض، بل على العكس يتم تحمل المسؤوليات بين جميع الأطراف والمصدر لأن هدفه هو تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع وذلك فقط بالتبادل المادي والرمزي بين الأعضاء والمجموعات وهذا هو الذي يحقق التكامل بين أفراد المجتمع.

إلا أن هناك مصادر أخرى مؤثرة في تكوين الرأسمال الاجتماعي[21]:

- يؤثر التنقل السكني على الرأسمال الاجتماعي وما إذا كان الناس يطورون علاقات وثيقة مع جيرانهم فتتم عملية تأثير وتأثر لدرجة اكتساب سلوك أو طبائع تحدد مصير الافراد ضمن الرأسمال الاجتماعي المكتسب.

- هناك عوامل ذات صلة بمستويات من التحليل والتفسير لمصادر الرأسمال الاجتماعي على مستويات مختلفة:

أ- على المستوى الجزئي، يتأثر الرأسمال الاجتماعي بنوع الشخصية، والعمر، والأسرة، والطبقة، والتعليم، والعمل، والدين، وعادات الاستهلاك.

ب- على المستوى المتوسط، يتأثر الرأسمال الاجتماعي بالمجتمع المدني، والمدرسة، والمجتمع المحلي، وعدم التجانس العرقي والاجتماعي، والتنقل، النقل/البنية التحتية، والتصميم الحضري.

جـ- على المستوى الكلي، يتأثر الرأسمال الاجتماعي بشكل مباشر بالتاريخ والثقافة، والبنية الاجتماعية والتسلسل الهرمي، واتجاهات سوق العمل وحجم وطبيعة الدولة ورفاهية المجتمع.

وفي حين أن مصادر الرأسمال الاجتماعي على مستويات التحليل قد تكون مختلفة، إلا أنها مترابطة بشكل لا ينفصم، على سبيل المثال:

يتأثر الأفراد بعوامل المستوى الجماعي والمجتمعي، وتتكون الجماعات والمجتمعات من أفراد لكل منهم ظروفه وخصائصه، ولذلك فإن المصادر المحتملة على جميع المستويات تكون ذات صلة بغض النظر عن مستوى الاهتمام للحصول على فهم شامل للرأسمال الاجتماعي.

2- الإطار الميداني للدراسة:

2-1- قراءة في أرقام وإحصائيات المعتمد عليها في الدراسة:

حسب الناطقة باسم هيئة الوقاية الوطنية من الأخطار المهنية بالجزائر فإن عدد حوادث العمل في الورشات بلغ أكثر من 86 ألف حادث خلال سنتي 2019 و2020 وتقع 70 بالمائة من حوادث العمل المسجلة في الجزائر في

ورشات البناء، وتتعلق بالدرجة الأولى بالسقوط من المرتفعات العالية التي تتسبب إما في الوفاة أو على الأغلب تؤدي الى الإعاقة، متبوعة بحوادث السقوط في الحفر ثم الصواعق الكهربائية وهذا الرقم يشير لشريحة كبيرة تعاني نفسيا وماديا باعتبار محدودية الدخل والتي تعتبر قوة عاملة نظرا لخبرتها ومؤهلاتها يكفي فقط أن توفر لها مناصب عمل مكيفة تتناسب وطبيعة إعاقتها[22].

وحسب تصريح وزيرة التضامن الوطني سنة 2019 فإن الوزارة برمجت إنشاء اربع (4) مؤسسات عمومية للمساعدة عن طريق العمل لهذه الفئة من المعاقين، وذلك في مجال الخزف والفخار والنشاطات الفلاحية والغذائية وتربية الأنعام، كما تم إحصاء 51 مؤسسة للمساعدة عن طريق العمل في الحرف التقليدية والنشاطات الفلاحية وتسيرها الجمعيات التي تنشط في مجال الإعاقة الذهنية، حيث تتكفل ب1.727 شخصا معاقا يشرف عليهم ما يقارب 500 مؤطر وعليه هناك مبادرات تتجه نحو إنشاء مؤسسات المساعدة عن العمل إلا أن الأرقام تبقى جد محتشمة بالمقارنة مع عدد المعاقين في الجزائر[23].

وحسب مدير عام حماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وترقيتهم بوزارة التضامن فإن عدد الأشخاص المعاقين بلغ عددهم 1,5 مليون معاق سنة 2021 وهذا الرقم الكبير يستهلك ميزانية ضخمة وفي المقابل تبقى أوضاع هذه الفئة جد هشة ويلزم مرافقة مادية تتدخل في إطار دعم الاقتصاد الاجتماعي والذي يعتبر الجمعيات الفاعل الرئيسي في تحريكه[24].

وحسب موقع وزارة الداخلية الجزائرية فإن عدد الجمعيات المسجلة أكثر من 100 ألف جمعية وهو عدد كبير ويمكنه إحداث تأثير في النمو الاقتصادي الاجتماعي في حال ما اتجهت هذه الجمعيات للمساهمة في إنشاء مقاولات اجتماعية.

2-2- الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

تم القيام بالدراسة على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية تيبازة بمكتب الحركة الجمعوية حيث تم الاطلاع على بعض الوثائق والمعطيات لبعض الجمعيات في مختلف المجالات كالجمعيات الخيرية وجمعيات المعوقين وجمعيات المرأة وجمعيات الشباب والطفولة وهذا خلال شهر جانفي 2024.

وفقًا للمادة 2: من المرسوم التنفيذي رقم 10–128 الصادر في 28 أفريل 2010، والمُعدّل لتنظيم مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، حيث تتولى مسؤولية وضع وتنفيذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم الأنشطة المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للدولة، بالإضافة إلى رصدها ومراقبتها لمختلف العمليات التضامنية، تتولى المهام التالية[25]:

أ- فيما يتعلق بالنشاط الاجتماعي للدولة:

- ضمان تنفيذ التشريعات واللوائح في المجالات المتعلقة بالعمل الاجتماعي.
- إنشاء نظام معلومات، بالتعاون مع السلطات المحلية، لتقييم احتياجات العمل الاجتماعي وتحديد الفئات المحرومة والأشخاص ذوي الإعاقة، وتنظيم إدارة المساعدة الاجتماعية.
- الإشراف على تنفيذ نظام المساعدة والدعم المباشر للفئات الاجتماعية المحرومة و/أو المعوقة.
- ضمان تنفيذ التدابير والبرامج الرامية إلى حماية جميع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة وتعليمهم وتدريبهم ورعايتهم.
- تنفيذ جميع التدابير الرامية إلى تعزيز وتطوير أنشطة الإدماج التعليمي والاجتماعي والمهني للأشخاص ذوي الإعاقة.
- متابعة برامج التدريب التي تُطلقها إدارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني.

– تنسيق وتقييم ومراقبة العمليات التعليمية والإدارية للمؤسسات المتخصصة.

– وضع وتنفيذ برامج مساعدة ودعم للأشخاص الذين يمرون بظروف اجتماعية صعبة، وخاصةً الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن يعيشون في ظروف صعبة.

– ضمان تنفيذ التدابير الاجتماعية الطارئة، وبعد التدخلات الطارئة للفئات الاجتماعية التي تمر بظروف صعبة،

– تنفيذ برامج وتدابير مساعدة ودعم للأسر المحرومة، بالتعاون مع القطاعات المعنية. – إعداد وتحديث الخريطة الاجتماعية للدولة.

– ضمان، متابعة العمليات المخطط لها في مجال تنفيذ وإعداد وتجهيز المشاريع والهياكل التابعة لإدارة التضامن الوطني بالتنسيق مع المؤسسات المعنية وفي إطار الإجراءات المعمول بها.

– تنظيم وتطوير أنشطة المعلومات والاتصال المتعلقة ببرامج وآليات المساعدة والدعم الاجتماعي.

– إنشاء نظام معلومات وإدارة، على مستوى الدولة، للبرامج التي تَعدّها الإدارة المسؤولة عن العمل الاجتماعي والتضامن الوطني.

– ضمان توفير الموارد والهياكل اللازمة لرعاية الأطفال المحرومين من أسرهم العامة والخاصة، ومتابعتهم والإشراف عليهم، والعمل على إعادة إدماجهم اجتماعيًا وأسريًا.

– ضمان توفير الموارد اللازمة لإيواء ورعاية المراهقين الذين يمرون بظروف اجتماعية صعبة و/أو معرضين لخطر أخلاقي.

ب– في إطار التضامن الوطني:

– ضمان تنفيذ التشريعات واللوائح في المجالات المتعلقة بأنشطة التضامن الوطني.

– تطوير وتفعيل وتنسيق وتقييم تنفيذ برامج التضامن الوطني التي تستهدف الفئات الاجتماعية المحرومة.

– تشجيع وتنظيم جميع التدابير التي تعزز التعبير عن التضامن الوطني من خلال التبرعات والوصايا.

– تحديد احتياجات التضامن الوطني وتقييمها، بالتعاون مع القطاعات المعنية.

– تنظيم نشر المعلومات المتعلقة ببرامج التضامن المحلية.

– ضمان تنفيذ برامج التنمية الجماعية والتشاركية.

– تشجيع وتنظيم أنشطة توعية المواطنين لمكافحة الفقر والضعف والإقصاء.

– ضمان التنسيق بين القطاعات في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء.

– تشجيع المشاركة التطوعية للجمعيات في الأنشطة التي يقوم بها القطاع في المجالات الاجتماعية والإنسانية.

وفي المادة 5: تضم مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية تيبازة خمس (5) مصالح كما يأتي:

– مصلحة حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم.

– مصلحة العائلة والتلاحم الاجتماعي والطفولة والشبيبة.

– مصلحة برامج التنمية الاجتماعية ونشاطات التضامن.

– مصلحة الاتصال الاجتماعي ونظام إعلام التسيير.

– مصلحة الإدارة العامة والوسائل.

2-3- المنهج المستخدم في الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة الظواهر الاجتماعية المركبة، حيث يتيح للباحث إمكانية جمع معلومات دقيقة عن الواقع الميداني، ثم تحليلها بغية فهم طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، وقد كان الهدف من تبني هذا المنهج هو وصف واقع الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والخيري والجمعيات المتكفلة بالإعاقة، والتعمق في تحليل الدور الذي تؤديه في تنمية الرأسمال الاجتماعي، باعتبار هذا الأخير ركيزة أساسية لتقوية أواصر التضامن والتكافل داخل المجتمع.

ويرجع اختيار هذا المنهج إلى عدة اعتبارات؛ أهمها أنّ موضوع البحث يرتبط بممارسات وسلوكيات واقعية تمارسها الجمعيات والإدارات على أرض الميدان، وهو ما يتطلب منهجًا قادرًا على الوصف الدقيق للواقع من جهة، والتحليل الموضوعي للمعطيات من جهة أخرى. كما يسمح المنهج الوصفي التحليلي باستثمار المعطيات الكمية والكيفية في آن واحد، مما يساعد على تكوين صورة شاملة عن الظاهرة المدروسة.

أما من حيث أدوات البحث، فقد تم الاعتماد أساسًا على المقابلة العلمية كوسيلة رئيسية لجمع المعلومات، نظرًا لفعاليتها في الدراسات الاجتماعية التي تسعى لاستخلاص تصورات وخبرات الفاعلين بشكل مباشر، حيث تم إجراء مقابلات مع رؤساء الجمعيات الخيرية وجمعيات المعوقين، إضافة إلى مسؤولين إداريين بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، وقد مكّنت هذه الأداة من استكشاف الآراء والتجارب العملية المتعلقة بدور الجمعيات في تنمية الرأسمال الاجتماعي، والكشف عن المعوقات والصعوبات التي تحد من فعاليتها، فضلًا عن رصد مقترحات عملية لتطوير أدائها.

وبالتالي، فإن تبني المنهج الوصفي التحليلي مقرونًا بأداة المقابلة سمح بتجميع معطيات غنية ومتنوعة، مكنت من الوصول إلى استنتاجات واقعية حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات في دعم الرأسمال الاجتماعي، والسبل الكفيلة بتعزيز هذا الدور مستقبلاً.

2-4- عينة الدراسة: تم الاتصال برؤساء الجمعيات الخيرية وجمعيات المعوقين وكذا مسؤولين إداريين بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن من أجل إجراء مقابلات علمية بغية الإجابة عن أهم الأسئلة المتعلقة بدراستنا حول دور الجمعيات في تنمية الرأسمال الاجتماعي. تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين ذوي الصلة المباشرة بمجال التكفل بالفئات الهشة وتنمية الرأسمال الاجتماعي، وقد شملت هذه العينة الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والخيري، إضافة إلى الجمعيات المتكفلة بفئة المعاقين، باعتبارها من أهم التنظيمات التي تنشط في الميدان وتتعامل بشكل مباشر مع مختلف شرائح المجتمع المحتاجة. ومن أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة عن إشكاليته، تم الاتصال برؤساء الجمعيات الخيرية وجمعيات المعوقين، فضلاً عن مجموعة من المسؤولين الإداريين بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، حيث تم إجراء مقابلات علمية معهم قصد الحصول على معطيات دقيقة وموضوعية تساعد على فهم طبيعة الدور الذي تؤديه هذه الجمعيات في تنمية الرأسمال الاجتماعي، وكذا الوقوف عند أبرز التحديات والمعوقات التي تواجهها في هذا المجال. وجاءت خصائص العينة كما يلي:

جدول (01): خصائص العينة المدروسة

الخصائص / العينة		اطارات مديرية التضامن		رؤساء جمعيات خيرية		رؤساء جمعيات المعاقين		المجموع	
عدد افراد العينة		6	25%	11	45,84%	7	29,16%	24	100%
الجنس	ذكر	3	12,5%	7	29,17%	4	16,66%	14	58,34%
	انثى	3	12,5%	4	16,66%	3	12,5%	10	41,66%
السن	[40-30]	1	4,16%	3	12,5%	2	8,34%	6	25%
	]50-40]	4	16,66%	6	25%	3	12,5%	13	54,16%
	>50	1	4,16%	3	12,5%	1	4,16%	5	20,84%
المستوى الدراسي	متوسط	0	0%	2	8,34%	1	4,16%	3	12,5%
	ثانوي	1	4,16%	6	25%	3	12,5%	10	41,66%
	جامعي	5	20,84%	3	12,5%	3	12,5%	11	45,84%
الوضعية المهنية	بطل	0	0%	4	16,66%	2	8,34%	6	25%
	موظف	6	25%	5	20,84%	3	12,5%	14	58,34%
	متقاعد	0	0%	2	8,34%	2	8,34%	4	16,66%

5-2- أهم الأسئلة المطروحة في المقابلة:

- هل المساهمات المالية والمادية للمتبرعين حل كافٍ للتكفل بفئة المعوزين والمعوقين؟
- هل لديكم فكرة عن مفهوم تنمية الرأسمال الاجتماعي؟
- هل لديكم برنامج لتنمية الرأسمال الاجتماعي؟
- هل لديكم فكرة عن المؤسسات الاجتماعية؟
- هل ستقومون بخطوات في اتجاه إنشاء هذا النوع من المؤسسات الاجتماعية؟
- ماهي المعوقات التي قد تواجه إنشاء هذا النوع من المؤسسات الاجتماعية؟
- ماذا تقترحون لتفعيل هذه القوانين والإجراءات في الميدان؟

جدول (02): أجوبة الأسئلة المغلقة

اهم عناصر المقابلة	اطارات المديرية		الجمعيات الخيرية		جمعيات تهتم بالمعاقين		المجموع	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
التبرعات: كافية او غير كافية	0	6	0	11	0	7	0	24
	% 0	%25	%0	%45,84	%0	%29,16	%0	%100
الاطلاع على مفهوم الرأسمال الاجتماعي	4	2	5	6	2	5	11	13
	%66,66	%33,33	%45,45	%54,54	%28.57	%71,43	%45,83	%54,17
امتلاك برنامج لتنمية الراسمال الاجتماعي	1	5	3	8	2	5	6	18
	%16,66	%83,33	%27,27	%72,72	%28,57	%71,42	%25	%75
امتلاك معلومات حول المؤسسات الاجتماعية	4	2	3	8	2	5	9	15
	%66,66	%33,33	%27,27	%72,72	%28,57	%71,42	%37,5	%62,5
وجود مشروع لانشاء مؤسسة اجتماعية	0	6	2	9	1	6	3	21
	%0	%100	%18,18	%81,81	%14,28	%85,71	%12,5	%87,5
الرغبة في انشاء مؤسسات اجتماعية	6	0	4	7	3	4	13	11
	%100	%0	%36,36	%63,63	%42,85	%57,14	%54,16	%45,83

جدول (03): أجوبة الأسئلة المفتوحة في المقابلة:

أفراد العينة	طبيعة التكفل بالفئات الهشة والمعوقين	معوقات تجسيد مشروع المؤسسات الاجتماعية	اقتراحات تفعيل المؤسسات الاجتماعية وتنمية الرأسمال الاجتماعي
إطارات مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن	- التكفل المادي. - ضعف التكفل النفسي. - التوسط للمعوزين في الادارات. - توفير وجبات ساخنة في الشتاء للاشخاص بدون مأوى ثابت.	- ضعف الامكانية المادية والبشرية. - غياب الرؤية الاستراتيجية. - ضعف التكوين لدى الجمعيات.	- ضرورة فرض على الجمعيات الوطنية والولائية انشاء مؤسسات اجتماعية. - توجيه الجمعيات نحوى البنوك او بالشراكة مع المحسنين اصحاب الاموال.
إطارات الجمعيات الخيريـــة	- التكفل مادي بتوفير الاغذية والالبسة - توفير الجو الملائم في المناسبات والأعياد للمعوزين والمسنين والايتام. - مساعدة المعوزين في المناسبات الجماعية كالإطعام في رمضان والختان والزواج الجماعي.	- مشكل البيروقراطية في مختلف الإدارات. - انعدام مصادر التمويل الكافي. - عدم وجود عقارات لتجسيد هذه المشاريع.	- التزام الدولة بالمرافقة المادية والمعنوية في تنمية الرأسمال الاجتماعي وفي انشاء المؤسسات الاجتماعية. - توفير العقار لتجسيد مؤسسات اجتماعية لتنمية الرأسمال الاجتماعي.
إطارات الجمعيات التي تهتم بالمعوقين	- تسهيل الاجراءات الادارية للحصول على بطاقة المعاق والمنحة المالية. - التكفل الاجتماعي بالفئات المعوقة. - التوسط عند البلدية للحصول على سكن.	- قلة عدد الاطارات المتخصصين في التكفل. - ضعف التكوين في التسيير المؤسساتي. - ضعف التمويل.	- التزام الدولة بتكوين الجمعيات في كيفية انشاء المؤسسات الاجتماعية. - القيام بعمليات تحسيسة لتنمية الرأسمال الاجتماعي لكل الفاعلين في المجال.

2-6- قراءة في نتائج المقابلات:

– كل أفراد العينة المدروسة من إطارات المديرية ورؤساء الجمعيات يؤكدون أن عملية التبرع سواء من المواطنين أو مؤسسات لا تكفي لتغطية كل احتياجات الفئات المتكفل بها.

– أكثر من 54% من إطارات المديرية ورؤساء الجمعيات للعينة المدروسة لا يمتلكون معلومات كافية حول مفهوم تنمية الرأسمال الاجتماعي.

– أكثر من 75% من إطارات المديرية ورؤساء الجمعيات للعينة المدروسة يصرحون أنهم لا يملكون برنامجا خاصا بتنمية الرأسمال الاجتماعي.

– أكثر من 62% من إطارات المديرية ورؤساء الجمعيات للعينة المدروسة يصرحون أنه ليس لديهم معلومات حول إنشاء المؤسسات الاجتماعية لتنمية الرأسمال الاجتماعي.

– أكثر من 87% من إطارات المديرية ورؤساء الجمعيات للعينة المدروسة ليس لديهم مشروع خاص بإنشاء المؤسسات الاجتماعية.

– أكثر من 54% من إطارات المديرية ورؤساء الجمعيات للعينة المدروسة لايبدون رغبتهم في التوجه نحو إنشاء المقاولات الاجتماعية في ظل ظروف وإمكانيات محدودة.

– أشار أغلب أفراد عينة الدراسة إلى أن التكفل الاجتماعي للفئات المعوزة والهشة من المسنين والأيتام والمعوقين يكمن في توفير الجانب المادي من أكل ولباس وتقديم بعض الخدمات الإدارية مع التوسط للإدارات العمومية من أجل الحصول على سكن ولم نجد إجابة حول التكفل المؤسساتي.

– قدم أغلب أفراد عينة المقابلة عرضا موجزا عن معوقات واقتراحات تخص مسألة إنشاء المؤسسات الاجتماعية والمتعلقة بنقص التأطير والتكوين للجمعيات وغياب العقار والمرافق الضرورية مع نقص التمويل وغياب التنسيق ما بين الشركاء الاجتماعيين في مسألة إنشاء المقاولات الاجتماعية.

– كما اظهرت نتائج الدراسة بعض الاقتراحات التي تعزز إنشاء المقاولات الاجتماعية على أرض الواقع كمرافقة الإدارة بتسهيلات إدارية ومادية مع تعديل القوانين الخاصة بالمؤسسات الاجتماعية لتشجيع الجمعيات على إنشائها.

الاستنتاج العام للدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها، يمكن القول إن واقع التكفل الاجتماعي للفئات الهشة والمعوزة لا يزال يواجه العديد من التحديات سواء على مستوى الموارد المادية أو على مستوى الرؤية الإستراتيجية للتنمية الاجتماعية. فقد بينت الدراسة أن التبرعات المقدمة من طرف المواطنين أو المؤسسات لا تكفي لتغطية الاحتياجات المتزايدة لهذه الفئات، الأمر الذي يكشف عن هشاشة الاعتماد على مصادر غير ثابتة للتمويل، وعدم وجود آليات مستدامة تضمن استمرارية التكفل. كما أن أغلبية إطارات المديرية ورؤساء الجمعيات يفتقرون للمعرفة الكافية بمفهوم تنمية الرأسمال الاجتماعي، مما ينعكس سلبًا على قدرتهم في بلورة مشاريع مبتكرة ومؤسساتية قادرة على إحداث نقلة نوعية في العمل الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن غياب البرامج الخاصة بتنمية الرأسمال الاجتماعي، وانعدام المشاريع الموجهة لإنشاء المؤسسات والمقاولات الاجتماعية، يعكس قصورًا في التخطيط الإستراتيجي وضعفًا في التوجه نحو العمل المؤسساتي. كما أن نسبة معتبرة من المستجوبين لا تبدي رغبة في خوض تجربة المقاولات الاجتماعية بالنظر إلى محدودية الإمكانيات وضعف الدعم، وهو ما يعكس مناخًا غير محفز على الابتكار الاجتماعي.

من جانب آخر، بيّنت الدراسة أن الجهود الحالية للتكفل الاجتماعي تتركز على الجوانب المادية المباشرة مثل توفير الغذاء واللباس والتوسط للحصول على بعض الحقوق الإدارية كالسكن، في حين يغيب مفهوم التكفل المؤسساتي الذي يهدف إلى إدماج هذه الفئات بشكل مستدام في المجتمع عبر مؤسسات وبرامج طويلة المدى. كما أن غياب التنسيق بين الشركاء الاجتماعيين، ونقص التأطير والتكوين، فضلاً عن ضعف التمويل وغياب المرافق المناسبة، كلها عوامل ساهمت في الحد من إمكانية التفكير الجدي في إنشاء مؤسسات اجتماعية قادرة على تلبية هذه الاحتياجات بفعالية.

ورغم هذه الصعوبات، فإن النتائج لم تخلُ من بعض المؤشرات الإيجابية، حيث أبدى عدد من أفراد العينة استعدادًا لتبني مشاريع المؤسسات الاجتماعية شريطة توفير الدعم الإداري والمالي اللازم، مع ضرورة مراجعة الإطار القانوني وتعديله بما يتناسب مع خصوصية العمل الاجتماعي، وهو ما يمثل فرصة مهمة لصناع القرار من أجل دفع الجمعيات نحو الانخراط في ديناميكية جديدة ترتكز على المقاولات الاجتماعية كآلية مبتكرة للتكفل بالفئات الهشة.

بناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن الوضع الحالي يتسم بوجود فجوة بين الاحتياجات الواقعية للفئات المعوزة والهشة وبين الإمكانات والبرامج المتاحة لدى الجمعيات والمديرية، إلا أن هذه الفجوة ليست مستحيلة الردم، بل يمكن تجاوزها من خلال تفعيل سياسات عمومية أكثر شمولية، وتشجيع ثقافة الرأسمال الاجتماعي، وتكثيف الجهود في مجال التكوين والتأطير، إضافة إلى وضع آليات تنسيق فعالة بين مختلف الشركاء الاجتماعيين. وفي هذا الإطار، يظل إنشاء المقاولات الاجتماعية خيارًا استراتيجيًا وضروريًا لتحقيق استدامة التكفل الاجتماعي وضمان فاعليته على المدى البعيد.

خاتمـــة:

حقيقة اهتمت الدولة بمسألة تنمية الرأسمال الاجتماعي من خلال نشاط الحركة الجمعوية بالخصوص في إنشاء المؤسسات الاجتماعية بغية المساهمة في التنمية الحضرية إلا أن طريقة تقنينها وتأطيرها لاتزال غير كافية وتنقصها قوانين تعزز فعالية ودور الجمعيات في إنشاء هذا النوع من المؤسسات للتكفل بالفئات الهشة كالتكفل بالمسنين بدون رعاية والطفولة المسعفة وانتشار البطالة لدى المعوقين بالخصوص مع تزايد الحالات الاجتماعية المختلفة والتي تتطلب تكفلا نفسيا واجتماعيا في أسرع وقت ممكن وهذا بغية استقرار المجتمع وتفاديا لتحول هذه الظواهر إلى أمراض اجتماعية ترافقها آفات اجتماعية خطيرة تتطلب مجهودات وأموالا مضاعفة وبهذا تتأثر عملية التنمية الحضرية تحت مفهوم التسيير غير العقلاني وعليه يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التالية:

– القيام بدورات تكوينية لفائدة الجمعيات في مجال التطوع وتنمية الرأسمال الاجتماعي وإنشاء المؤسسات الاجتماعية.

– اشتراط تأسيس الجمعيات الوطنية للمؤسسات الاجتماعية للمسنين او الطفولة المسعفة والمحرومة عند اعتمادها من قبل السلطات. أما بالنسبة للجمعيات الولائية فيشترط عليها إنشاء مؤسسات اجتماعية خلال خمس سنوات من نشاطها الفعلي.

– اشتراط وجود رجل قانون ومختصين نفسانيين واجتماعيين وإطارت طبية أو شبه طبية في تشكيلة المكتب التنفيذي للجمعية.

– تسهيل الإجراءات القانونية في إنشاء المؤسسات الاجتماعية مع ضمان المرافقة الإدارية.

– اشتراط على الشركات الاقتصادية العمومية والخاصة بتمويل المؤسسات الاجتماعية بالشراكة مع الجمعيات المختصة.

– القيام بحملات تحسيسية دورية لترغيب وتشجيع الجمعيات في إنشاء مؤسسات اجتماعية وتنمية الرأسمال الاجتماعي في مختلف المدن الكبرى.

– تقنين مسألة إنشاء قسم خاص على الأقل في كل هيكل تربوي تابع للمؤسسة وتستغله الجمعيات المختصة في عملية التكفل بفئة التوحد والإعاقات الذهنية الخفيفة والسمعية.

– إيجاد إطار قانوني يجمع الشراكة بين الوزارة الوصية على الأوقاف وجمعيات المجتمع المدني لتسهيل الحصول على العقار لإنشاء المؤسسات.

قائمة المراجع:

1- Scott, J. (2014). *A Dictionary of sociology*, oxford university press, p1082.

2- TURNER, B. S. (2006). *The Cambridge Dictionary of Sociology*. New York: Cambridge University Press, P.655.

3- الكسيس دي طوكفيل. (1990)، ترجمة أمين مرسي قنديل، القاهرة–مصر: دار عالم الكتب، ص 484.

4- Laville, Jean-Louis, Sainsaulieu Renaud (1997), Sociologie de l'association: des organisations à l'épreuve du changement social, pp 65-66.

5- قانون(2012) " قانون المطابقة للجمعيات الجزائرية ".

6- قرزيز , م .(2008) .دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير.

7- الفهمي ,ح .أ. .(2012) دراسة علمية: دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمعات المحلية.

8- وزارة الداخلية، (2016/03/28)، الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية الجزائرية: www.interieur.gov.dz/index.php/ar/ الحياة-الجمعوية-والسياسية/جمعيات.

9- الجريدة الرسمية، (2000/02/09)، العدد 05، سنة 2000، الجزائر.

10- الجريدة الرسمية، (2008/01/08)، العدد 02، سنة 2008، الجزائر.

11- الجريدة الرسمية، (2008/03/09)، العدد 13، سنة 2008، الجزائر.

12- الجريدة الرسمية، (2008/11/16)، العدد 63، سنة 2008، الجزائر.

13- unescwa. (1997). *Unescwa الراسمال الاجتماعي* https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8

14- WORLD-BANK. (2019, مارس 19). *الراسمال البشري* https://www.albankaldawli.org/ar/publication/human-capital/brief/the-human-capital-project-frequently-asked-questions#2

15- Lebaron, F. (2009). *LA SOCIOLOGIE DE A à Z.* (Dunod, Éd.) Paris, p24.

16- TURNER, B. S. (2006). *The Cambridge Dictionary of Sociology.* New York: Cambridge University Press, p.558.

17- Coleman, J. S. (1988). Social Capital in the Creation of Human Capital. *The American Journal of Sociology*, pp. 95-120.

18- Bourdieu, P. (1980). Le capital social. *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*, pp.2-3.

19- فراش، مي صالح (2024)، الاتجاهات النظرية لرأس المال الاجتماعي، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، ص ص 394-404.

20- بلحنافي ,أ .(2017) . إشكالية رأس المال الاجتماعي بين المفهوم والقياس .مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، ص ص 121-148.

21- Claridge, T. (2019, September 19). *Sources Of Social Capital*. Retrieved from https://www.socialcapitalresearch.com/sources-of-social-capital/

22- جريدة العربي، (02 .01 .2022)، *حوادث العمل في الجزائر* Retrieved 07 30, 2022, from الموقع الإخباري العربي الجديد : www.alaraby.co.uk/investigations/ حوادث-العمل-في-الجزائر-2-1-استهتار-بإجراءات-الأمن-والسلامة.

23- وكالة الأنباء الجزائرية، مراجعة قانون حماية المعاقين (23-06-2019) https://www.aps.dz/ar/algerie/72830

24- جريدة البلاد، (02 10 ,2019)، الحكومة تقرر تعميم منحة "المليون سنتيم ,2022 ,30 07 الموقع الالكتروني لجريد البلاد : www.elbilad.net/national/ الحكومة-تقرر-تعميم-منحة-المليون-سنتيم-لكل-المعاقين-بنسبة-100-بالمئة36952-

25- الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، العدد رقم 29 والصادرة بتاريخ 02 ماي 2010، ص 5.